المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الإقتصادية في الجزائر

د. فتات فوزي
أ. عمراني عبد النور قمار
جامعة سيدي بلعباس

Résumé :

Les PME sont considérées comme des pôles de la croissance économique et un outil pour promouvoir les exportations hors hydrocarbures. Dans ce sens, les activités des PME ont pour finalité la création de la richesse d'une part, d'être un outil d'équilibre économique et social de l'autre part.

La prise de conscience des pouvoirs publics en Algérie pour la nécessité d'encourager les investissements dans le cadre des PME constitue un impératif stratégique .

L'intégration progressive de l'économie algérienne dans la nouvelle carte des relations économiques internationales nous incitent autant que responsables et décideurs à reformuler la problématique des PME en Algérie. La résolution de cette problématique permet sans doute de replacer les PME dans la logique de la croissance économique. Les réformes économiques et sociales que connaît l'Algérie actuellement visent l'émergence d'une activité PME performante et compétitive.

مقـدمة :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الإقتصادية، ومصدر حيوي وأساسي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. فهو أداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الإقتصاد الوطني، بتوسيع وزيادة القدرات الإنتاجية، تحقيق التنوع الإقتصادي، خلق الثروات، وتوفير فرص العمل.

وبعبارة أخرى فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في خلق التوازنات الإقتصادية والإجتماعية كأساس لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة. [1]

إن تشجيع الإستثمار في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختيار استراتيجي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي. ومن هذا المنطلق أولت كثير من الدول اهتمامها بهذا القطاع حيث عملت على توفير ظروف نجاحه ودعمه وتقويته وجعله من الأولويات ضمن البرامج التنموية.

وعلى غرار هذه الدول، أدركت الجزائر أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصادها ولهذا بادرت باتخاذ سلسلة من الإصلاحات، تهدف كلّها إلى ترقية الاستثمار ودعمه في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غير أنه ولظروف معينة واجه هذا القطاع العديد من المشاكل والصعوبات والعقبات جعلت منه قطاعا لا يحقق الأهداف المنوطة به، مما دفع بالدولة إلى التفكير في آليات وميكانيزمات لتأهيل وتطوير هذا القطاع في ضوء التحولات الإقتصادية الراهنة.

وعليه سوف نعالج هذا الموضوع ضمن المحاور الأساسية الآتية :

أولا : تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة في الإقتصاد الجزائري.
ثانيا : أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.
ثالثا : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
رابعا : تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

أولا : تـحديد مفهـوم المؤسسـات الصغـيرة والمتوسطة في الإقتـصاد الجـزائـري:

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ذلك أنّ مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إقتصادي إلى آخر. فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة في الدول النامية. [2]

فحسب الدكتور محمد محروس إسماعيل يمكن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي يغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم العمل. [3]

غير أنه وبالرغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلاّ أنها تتقارب كلّما أقيمت على عدد من المعايير نذكر منها :

- عـدد العمال في المؤسسة؛
- حجـم رأس المال؛

- رقم الأعمـال؛
- الإستقلاليـة في تسيير المشروع.

وعليه فإنّ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تتصف بمحدودية قدرا ا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة سواء من حيث رأس المال المستثمر، عدد العمال المستخدمين، رقم الأعمال أو من حيث الإستقلالية في تسيير المشروع.

وفي هذا الإطار عرفت اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كالآتي :

المؤسسة المتوسطة: هي كل مؤسسة تشغل بين 50 و249 عامل وبرقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو، أو ميزانية سنوية لا تتعدى 27 مليون أورو.

أمـا المؤسسة الصغيرة: فهي كل مؤسسة تتمتع بالإستقلالية وتشغل ما بين 10 و49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5 مليون أورو.

في حين أنّ المؤسسة المصغرة: هي تلك التي تشغل من 1 إلى 09 عمال وذات رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون فرنك.[4]

ولقد أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية، فعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليـاري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.[5]

أمـا المؤسسة الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.[6]

أمـا المؤسسة المصغرة فهي التي تشغل من عامل إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينـار.[7]

والجدول الآتي يبيـن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

المعاييـر / المؤسسـة	عدد العمـال	رقم الأعمال السنوي (مليـون دينار)	الحصيلة السنويـة (مليـون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلـى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلـى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلـى 250	200 إلـى 2000	100 إلـى 500

المصدر: قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نشير في هذا الصدد إلى أنّ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب عدد العمال يختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات في بعض الدول بحسب عدد العمال

الـدول	بلجيـكا	الولايات المتحدة	فلندا	بريطانيا	الصين	سويسرا
المؤسسات المصغرة	1 - 50	1 - 250	1 - 50	1 - 50	1 - 49	1 – 20
المؤسسات الصغيرة	51 - 200	251 – 500	51 - 200	51 - 200	50 - 500	21 - 100
المؤسسات المتوسطة	201+	501+	201+	201+	201+	101+

المصدر : OCDE (1994)

ثانيا : **أهمية ودور المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني :**

لقد أدركت الجزائر الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية ولهذا بلغت نسبة الزيادة في إنشاء هذه المؤسسات أكثر من 66% وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (03) : تطور عدد المؤسسات من 1992 إلى 2001.

السنـوات / عدد المؤسسات	1992	1998	1999	2001
عدد المؤسسات المستخدمة	103925	137846	195507	179893
الزيـادة	-	33921+	21661	20386
نسبـة الزيـادة	-	39.3%+	13.5%	12.78%

المصدر : الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي 2001.

يقاس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بمؤشرات عديدة نذكر منها توفير مناصب الشغل ومساهمتها في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي الخام.

- **مساهمة المؤسســات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام P.I.B :**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة فعالة في الناتج الداخلي الخام. ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (04) : مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخامP.I.B

القطـاع / النشـاط	القطـاع الخـاص %	القطـاع العـام %
الفلاحـة والصيد	99.7	0.3
الخدمـات	98.5	1.5
التجـارة	96.9	3.1
فنـادق ومطاعم	90.2	9.8
النقـل	67.3	32.7
قطاع الأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعـة	27	73

المصدر : تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي دورة 2002

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتابعة للقطاع الخاص ساهمت بشكل فعال وبنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام وهذا في كل القطاعات باستثناء قطاع الصناعة الذي لا زال يهيمن عليه المؤسسات العمومية.

- **مساهـمة المؤسـسات الصغيـرة والمتوسـطة في القيمـة المضافـة :**

وصلت مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة سنة 1994 إلى 617.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 53.5% من مجموع القيمة المضافة الوطنية.

أما مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة فقد قدرت بـ 538.1 مليار دج أي ما يعادل نسبة 46.5%.

أما في سنة 1999 فلقد حقّق القطاع الخاص حوالي 1335 مليار دج أي ما يعادل 52% من مجموع القيمة المضافة الوطنية. في حين أنّ نسبة مساهمة المؤسسات العمومية وصلت إلى 48%. معنى ذلك أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة والذي يتكون في معظمه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزداد كل سنة. وهذا ما يوضحه الجدل الآتي :

الجدول رقم (05) : مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة

من 1994 إلى 1999 (**الوحدة** : مليار دج)

القطـاع	1994		1999	
	القيمة م	%	القيمة م	%
القطاع العام	617.4	53.5	1240	48
القطاع الخاص	538.1	46.5	1335	52
القيمة المضافة الكلية		100	2575	100

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2002

- **مساهـمة المؤسـسات الصغيـرة والمتوسـطة في توفيـر مناصب عمل :**

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 1999، 159507 مؤسسة تشغل حوالي 634.375 عامل. بينما في سنة 2002 وصل عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 731080 منصب عمل وهذا ما يفسر تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل والجداول الآتية توضح ذلك :

الجدول رقم (06) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل إلى غاية 1999

نـوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %	عدد العمـال	النسبة المئوية %
المـؤسسة المصغرة من 01 – 09 عمـال	148.725	93.2	221.975	35.0
المـؤسسة الصغيرة من 10 – 49 عـامل	9100	5.7	176.731	27.8
المـؤسسة المتوسطة من 50 – 250 عـامل	1.682	1.05	235.669	37.2
المجـموع	**159.507**	**%100**	**634.375**	**%100**

المصدر : الديـوان الوطني للإحصاء سنة (1999).

الجدول رقم (07) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل سنة 2002

نـوع المؤسسة	عدد الأجـراء	النسبة المئوية %
المـؤسسة المصغرة	340646	46.6
المـؤسسة الصغيرة	179585	24.6
المـؤسسة المتوسطة	210851	29
المجـموع	731082	**%100**

المصدر : الديـوان الوطني للإحصاء سنة (2002)

نشير إلى أنّ عدد الأجراء يتوزعون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط والجدول الآتي يبين ذلك :

الجدول رقم (08) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الرئيسية واليد العاملة المستخدمة.

القطاعات	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المستخدمين	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	51873	%28	209621	%28.4
التجـارة	29070	%16	116982	%15.8
النقـل والمواصلات	16015	%8.9	38682	%5.24
الخدمـات	14574	%8.1	27783	%3.8
الصناعات الزراعية والغذائية	12381	%6.8	51930	%7.04
المجـموع	123913	%68.8	444998	%60.2

المصدر : الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي (2001)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ أكثر من 68% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في القطاعات الرئيسية المذكورة، وأنّ هذه المؤسسات تشغل أكثر من 60% من جملة المستخدمين في هذا النوع من المؤسسات.

ثالـثا : الصعوبـات التي تواجه المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة :

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة بتبنيـها سياسة إقتصادية إصلاحية، ومصادقة الحكومة على ترسانة من القوانين التي تهدف كلّها إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وجعله يتماش مع نمط التسييـر الحديث، إلا أنّ هذه الإصلاحات الاقتصادية لم تحّقق النتائج المرجوة. من ذلك نذكر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لا يزال محاطًا بسياج من المشاكل والعراقيل التي تحول دون مساهمته في التنمية الاقتصادية المنشودة. فلا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حبيسة الإطـار الحرفي.[8]

ويمكن حصر أهم هذه الصعوبات كالآتي :

- **الصعوبات الإدارية :**

أنّ المحيط الإداري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ليس ملائمًا لنموها وبالتالي لتطورها. ويعود ذلك أساسًا إلى بطئ وتعقيد الإجراءات الإدارية. فمثلا تستغرق مدة قيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في السجل التجاري وقتًا طويلاً كما أنّ عدد الوثائق المطلوبة لإجراء هذا القيد قد يتعدى 18 وثيقة.[9]

كذلك فإن أغلب المستثمرين يفتقدون، في مرحلة إنشاء المشروع، إلى المعلومات الضرورية المتعلّقة بإستثمارا تهم، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اختيارات خاطئة لنوع النشاط.

- **الصعوبات المرتبطة بالتمويل :**

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا بسبب قلّة الإمكانيات المالية المتوفّرة لدى هذه المؤسسات.[10]

فالعلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يطبعها إنعدام الثقة بين الطرفين. فالبنوك تعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية فيها مخاطرة كبيرة كون أنّ أغلب المؤسسات لا تتوفّر على أصول عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقرض.

أمـا من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن البنوك تعتبر عائقًا يحول دون نمو وتطور هذه المؤسسات وهذا راجع لأسباب كثيرة نذكر منها كثرة الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات من أجل الحصول على القروض، بالإضافة إلى البطء في دراسة ومعالجة ملفّات القروض.

- **الصعوبات المرتبطة بالعقار :**

من المشاكل التي أصبح يعاني منها المستثمر في الجزائر، الحصول على قطعة أرض لإقامة المشروع. ولهذا غالبًا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير.

كما أنّ عدم إمكان حصول المستثمر على عقد ملكية العقار من الأسباب الرئيسية التي تحول دون حصوله على القروض اللاّزمة من البنوك.

- **الصعوبات المرتبطة بالجباية :**

فبالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب الأعمال.

- **الصعوبات الجمركية :**

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبًا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي.

- **الصعوبات المرتبطة بالتسييـر :**

لا يزال أغلب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفتقرون إلى أبسط قواعد التسيير وهذا ما يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للمؤسسة.

رابعـا : تـأهيل المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطة في الجـزائر :

من أهم الأسباب التي تستدعي تبني برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي وما يستتبع ذلك من تأسيس منطقة التبادل الحر والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة(OMC)، كل هذا سيعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى منافسة شديدة مما يستدعي تبني برنامج إعادة تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار بادرت الدولة باتخاذ سلسلة من الإجراءات، قصد تطوير هذه المؤسسات وجعلها تتكيف مع الأوضاع الجديدة.[11]

إن برنامج إعادة تأهيل المؤسسات فكرة حددت معالمها من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) في 1995 حيث عرفّت بأنا مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية من أجل تسهيل إنضمامها إلى الإقتصاد الدولي الجديد. فالغرض من هذا البرنامج هو إدخال تحسينات نوعية على المؤسسات في مجالات التسويق، التكنولوجيا، التسيير، الموارد البشرية.

فإعادة تأهيل المؤسسة هو تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة حتى تستطيع التكيف مع الأوضاع الجديدة. ولن يتحقق ذلك إلاّ إذا تطوعت المؤسسات بتبني إصلاحات داخلية.

ويعتبر برنامج إعادة التأهيل إجراء تطوعي تقوم به المؤسسات، وبالتالي لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة عليها، بل على المؤسسة أن تبادر بالإنخراط فيه، من خلال قيامها بتشخيص إستراتيجي عام، وإعداد مخطط إعادة التأهيل.

- **تنفيذ برنامج إعـادة تـأهيل المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :**

بعدما أعلنت الجزائر على رغبتها في تطبيق برنامج التأهيل تحصلت على دعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) سنة 2000 بقيمة 11,4 مليون دولار وهذا من أجل مساعدة الجزائر على المواصلة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية والشروع في تطبيق برنامج إعادة التأهيل.

وفي نهاية سنة 2000 قدمت إيطاليا هبة بقيمة مليون دولار من أجل تنفيذ البرنامج النموذجي الأول لـ 10 مؤسسات. بعد ذلك تم البدء في تنفيذ البرنامج النموذجي الثاني الذي مول من طرف الإيطاليين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمبلغ يقدر بـ 200.000 دولار. إستفادت من هذا المشروع 11 مؤسسة صناعية منها 08 مؤسسات خاصة و03 عامة.

وفي شهر جانفي من سنة 2002 شرع في تطبيق مشروع إعادة التأهيل خصصت له مبلغ 2 مليار دج مقدم من طرف صندوق ترقية المنافسة الصناعية، ويستهدف هذا البرنامج تأهيل 1000 مؤسسة عامة وخاصة وبمعدل 100 مؤسسة في السنة.[12]

وتبقى أهم الأهداف التي تطمح إليها هذه المؤسسات من خلال تطبيق برنامج إعادة التأهيل:

- عصرنة التجهيزات
- تحسين أنظمة التسيير والإنتاج
- تطوير التكوين، وتحسين الجودة
- تقوية قدراا التنافسية وتكييفها مع الأوضاع الجديدة
- البحث عن أسواق جديدة وعقد إتفاقيات الشراكة.

خاتـمة :

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها الفعال في إنعاش الإقتصاد الجزائري، وهذا ما دفع الدولة إلى مضاعفة جهودها من خلال إنشاء مجموعة من الوكالات وإصدار العديد من القوانين التي تسعى كلها إلى تطوير هذا القطاع ولكن، ومع ذلك، ما زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من بعض المشاكل التي تحول دون نموها وتطورها في الوقت الذي يجب فيه رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات في ظل إنضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي. لهذا يجب مضاعفة الإهتمام ذه المؤسسات من خـلال :

- الإسراع في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية.
- محاربة البيروقراطية بتحديد أساليب العمل الإداري.
- إصلاح المؤسسات المالية، الجبائية والجمركية.
- تحسين الجودة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.
- جلب التكنولوجيا الجديدة.

الهوامش :

1- هامل هواري، " آليات دعم وترقية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري"، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، 15/14 ديسمبـر 2005.

2- SELLAMI Ammar, "petite et moyenne industrie et développement économique", édition SNED, Alger, 1985, p 27.

3- الدكتور محمد محروس إسماعيل، "إقتصاديات الصناعة والتصنيع"، مؤسسة شباب الجامعة للطباع، الإسكندرية، 1997، ص 211.

4- Etudes et statistiques sur les PMI-PME, 3 Avril 1996, WWW.google.com.

5- راجع المادة 5 من قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- راجـع المادة 6 من نفس القانون.

7- راجـع المادة 7 من نفس القانون.

8- تقرير ا لس الإقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة، جوان 2002، ص 60.

9- تقرير ا لس الإقتصادي، مرجـع سابق، ص 60.

10- ا لس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، 2000، ص 11.

11- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.

12- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.